

شادة ٢ - في وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون .
فأمسى بأن يضم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر برأس المذكرة في ٤٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ (١٣٥٥ أغسطس سنة ١٩٣٥) .

شداد

بآمر حضرةصاحب البلالة
لرئيس مجلس الوزراء
محمد عبد الوهاب
محمد توفيق فهمي

مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٣٥

بالترخيص للحكومة بمنع شركة مصر للطيران حقاً مقصوراً عليها دون سواها بالائمه واستغلال بعض مشروعات الطيران وبمنع مكافآت للعمران الذين يتلقون التعليم في مدارسها وبمنع الشركة اعانت عن كل خط متظم

شدن شداد الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ،
وببناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
لرسمنا بما هو آت :

شادة ١ - تخصص الحكومة أن تمنع شركة مصر للطيران حقاً مقصوراً على تلك الشركة دون سواها :
(أولاً) في الشئاء واستغلال محطات خدمة الطائرات المدنية في مطارات الحكومة المدنية وفي أماكن التزول .
(ثانياً) في الشئاء واستغلال مدارس تعليم الطيران في المطارات المذكورة .
(ثالثاً) في تنظيم واستغلال رحلات جوية للتزهيد فوق الأراضي المصرية .
(رابعاً) في ممارسة النقل الجوى الداخلى .

(خامساً) في القيام للحكومة بأى عمل جوى خاص أو أية خدمة جوية خاصة كالتصوير الفوتوغرافى ومسح الأراضى ودرس الزرع ونقل موظفى الحكومة والمهام ... الخ ، أو فى أن تتعاقد مع الفير فى مقابل عمولة على القيام بذلك الأعمال أو الخدمات ، حسب ما تراه الحكومة .

لهذا لمن لا تزيد على ثلاثة سنوات وبالشروط التي تقررها الحكومة وعلى أن تعرض الشركة لتصديق الحكومة برماجها السنوى فيما يتعلق بالائمه المحطات خدمة الطائرات المدنية ومدارس تعليم الطيران وخطة الدراسة فى هذه المدارس وعدد من يقبل بها من الطلاب ، وكذلك فيما يتعلق بالائمه خدمات النقل الجوى الداخلى .

فليأن الحق المشار إليه في (خامساً) لا يمنع من أن تتولى الحكومة بواسطة طائرتها الخاصة القيام بذلك الأعمال أو الخدمات ،

مرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٥

بنفع اعتقاد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦

شدن شداد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ،
وببناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
لرسمنا بما هو آت :

شادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ القسم ١٧ "معاشات وسكنات" اعتقاد اضافي قدره ١٢٥٠٠ جنيه (مائة وخمسة وعشرون ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج في البند ١٣ للاستبدال الاختياري .
ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من الاحتياطي العام .

شادة ٢ - في وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون .
فأمسى بأن يضم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر برأس المذكرة في ٤٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ (١٣٥٥ أغسطس سنة ١٩٣٥) .

شداد

بآمر حضرةصاحب البلالة
لرئيس مجلس الوزراء
محمد عبد الوهاب
محمد توفيق فهمي

مرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٥

باتجاه قطعة أرض من أملاك الدولة بمحاجر اسمى

شدن شداد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ،
وببناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،
لرسمنا بما هو آت :

شادة ١ - يعتمد تاجير قطعة الأرض رقم ١٣٠ مسلسلة في بنا البالفة مساحتها ٦٤٠ متراً مربعاً إلى جمعية الشبان المسلمين في بنا وذلك لمدة خمسين سنة وبإيجار اسمى قدره جنيه واحد سنوياً لإقامة دار للجمعية عليها ومنشآت خيرية ودينية ،

فلا تجوز اقالة العميد من الجامعة قبل اقضاء المدة المذكورة الا بقرار من الوزير بعدأخذ رأى مجلس ادارة الجامعة .

فلا تجوز اعادة ترشيح العميد المقال قبل مضي ستين .

لوكيل الكلية يتوجه سنتين مجلس الكلية من بين الأئمة ذوى الكراسي .

فادة ١١ - ينول مجلس ادارة الجامعة كايل :

المدير وله رئاسة المجلس .

لوكيل وزارة المعارف العمومية .

لوكيل وزارة المالية .

لهماء الكليات .

أربعة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية من ذوى الخبرة في شؤون التعليم العالى بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنة التعليم في أحدى كليات الجامعة سواء قبل احراقها بالجامعة أو بعد احراقها بها ، ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاثة سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم .
لوبينظر في المسائل الآتية :

(١) ت تكون أموال الجامعة واستثمارها وادارتها وابراراتها والصرف فيها .

(٢) اعطاء التراخيص لمدير الجامعة في مباشرة الاعمال المدنية التي تهم الجامعة .

(٣) اقامة أبنية الجامعة وترميمها .

(٤) اعداد مشروعات قوانين الميزانية والحساب الختامي .

(٥) تعيين الأئمة ومائير أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتأديبهم ونقلهم من الجامعة .

فادة ١٢ - ينول مجلس الجامعة من جميع أعضاء مجلس ادارة الجامعة ومن عضويين يمثلان كل كلية يتوجهها مجلسها لمدة ستين من بين الأئمة ذوى الكراسي .
لوبينظر في المسائل الآتية :

(١) ادارة حركة التعليم وتشمل .

(١) انشاء كرامى التعليم ونقل الأئمة ذوى الكراسي من كلية الى كلية أخرى .

(ب) وضع خطط الدراسة ومتطلباتها ومدة الدراسة ومدة المساعدة .

(ج) النظام العام للدروس والمحاضرات، والأشغال العملية ، وتنظيم أعمال المكتبة وجدالول الدراسية العامة بالجامعة .

(د) اللوائح الخاصة بالمعاهد والمراصد والمتاحف .

(٢) منع الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى .

(٣) « الدكتوراه الفخرية للجامعة .

(٤) « « لإحدى الكليات بناء على اقتراح مجلسها .

(٥) ادارة حركة الامتحانات وتشمل مدة اشغال المتختفين وبخلاف الامتحان ومقدار مكافأتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم :

فادة ٢ - لشخص أيضاً للحكومة أن تمنع بالشروط التي تقررها ولائحة المشار إليها في المادة السابقة :

(أولاً) مكافآت للصريين الذين يتعلمون الطيران في مدارس شركة مصر للطيران .

(ثانياً) اعانت للشركة المذكورة عن كل خط منظم تسترد من الأرباح ولا يتجاوز مقدارها ١٠٪ من مصاريف التشغيل .

فادة ٣ - كل وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منها فيما يخصه .

فأمر بأن يعمم هذا المرسوم بقانون بهاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المذكور في ٢٠ جادى الأول - ١٢٥٤ (٢٩ أغسطس ١٩٣٥)

الفؤاد

باسم حضرة شاحب بلبلة

وزير المواصلات وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
عبد الحميد فهمي عبد الوهاب محمد توفيق فهمي

مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٥

بتعدل بعض مواد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ باعادة تنظيم الجامعة المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣

فن حفظ الأوقل ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ؛

فعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ باعادة تنظيم الجامعة المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

لفنى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ ويستعاض عنها بما لواد الآتية :

فادة ٧ - هيئات الجامعة التي تباشر ادارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته هي

(١) المدير .

(٢) مجلس ادارة الجامعة .

(٣) مجلس الجامعة .

فادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة مجلس يسع مجلس الكلية

ويتولى ادارتها عميد وعند غيابه وكيل .

لتعيين العميد باسم من وزير المعارف العمومية من بين ثلاثة من الأئمة ذوى الكراسي يرشحهم مجلس الكلية ، ويكون تعيينه لمدة ثلاثة سنوات .